

See discussions, stats, and author profiles for this publication at: <https://www.researchgate.net/publication/339376956>

اثر التغيرات السياسية على الأوضاع الاقتصادية في تركيا 1914-1940

Article · January 2009

CITATIONS

0

READS

61

1 author:



أ.د. حيدر صبري شاكر الخيفاني

University of Kerbala- College of Education

34 PUBLICATIONS 0 CITATIONS

SEE PROFILE

Some of the authors of this publication are also working on these related projects:



تاريخ أوروبا History of Europe [View project](#)

اثر التغيرات السياسية على الأوضاع الاقتصادية في تركيا (١٩١٤-١٩٤٠)

أ.م.د. حيدر صبري شاكر الخيقاني

جامعة كربلاء / كلية التربية / قسم التاريخ

المقدمة

تركزت الاحداث السياسية التي شهدتها تركيا خلال الفترة الواقعة ما بين السنوات الأخيرة من الحكم العثماني وحتى أواخر ثلاثينيات القرن العشرين اثارا كبيرة على الأوضاع الاقتصادية في تركيا، ونظرا لأهمية تلك الاحداث ومدى اثرها على الاقتصاد التركي فقد تم اختيار موضوع البحث، لتسليط الضوء على أهم الأحداث السياسية، وتوضيح مدى تأثيراتها على الأوضاع الاقتصادية في البلاد، ولا سيما في مجال الزراعة، والصناعة، والتجارة، والنظام المصرفي، فضلا عن تسليط الضوء على سياسة الحكومة التي اتخذتها لتطوير تلك المجالات.

تم تقسيم البحث الى مقدمة ومجموعة محاور وخاتمة: تناولت محاور البحث أهم الأحداث السياسية التي مرت بها الدولة العثمانية أثناء الحرب العالمية الأولى وتأثيرها على جوانب النشاط الاقتصادي المختلفة، كما سلط الضوء على أهم الأحداث السياسية التي مرت بها منطقة الأناضول بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى اثر خسارة الدولة العثمانية للحرب، ومنها عقد هدنة مودروس ١٩١٨ والنتائج التي ترتبت عليها اثر وقوع الدولة العثمانية تحت رحمة الدول المنتصرة في الحرب، واندلاع حرب التحرير بقيادة مصطفى كمال "أتاتورك"، وعقد معاهدة سيفر ١٩٢٠ والصراع بين حكومة أنقرة وحكومة اسطنبول تحت ظل الأوضاع الدولية السائدة، وعقد مؤتمر لوزان بين الدول الأوروبية الكبرى بهدف إيجاد حل للقضية التركية ١٩٢٣. وقد بين البحث اثر جميع تلك الأحداث على الأوضاع الاقتصادية في البلاد. كما تناول البحث دراسة جميع التغيرات الاقتصادية التي شهدتها تركيا بعد الإعلان عن تأسيس

الجمهورية التركية (١٩٢٣) وتحديدًا في المدة الواقعة ما بين (١٩٢٣-١٩٤٠) بما فيها التطورات التي حدثت في مجال الزراعة والصناعة والتجارة والجانب المصرفي. وفي الخاتمة أوضح البحث الدور الكبير الذي تركته التغيرات السياسية في تركيا على الجانب الاقتصادي خلال المدة المذكورة.

الدولة العثمانية في سنوات الحرب العالمية الأولى (١٩١٤-١٩١٨):

كانت الدولة العثمانية قبيل اندلاع الحرب العالمية الأولى تعاني من مشاكل وأزمات سياسية واقتصادية واجتماعية متعددة. وعندما اندلعت الحرب شارك العثمانيون فيها إلى جانب دول الوسط وتكبدت القوات العثمانية خسائر فادحة^(١)

والجدول الآتي يبين لنا الميزان التجاري للدولة العثمانية قبل اندلاع الحرب العالمية الأولى وتحديدًا في المدة الواقعة ما بين ١٨٧٨-١٩١٣.

قيمة الصادرات	قيمة الواردات	السنة
٨٣٩٤٠٠٠	٢٠٠٠٩٠٠٠	١٨٧٨
١٣٥٧٤٠٠٠	١٩٤٥٧٠٠٠	١٨٨٨
١٣٤٢٥٠٠٠	٢٦٦٢١٠٠٠	١٨٩٨
١٨٤٣٩٠٠٠	٣١٤٣٢٠٠٠	١٩٠٨
٢١٦٠٠٠٠	٤١٨٤٢٠٠٠	١٩١٣

ومن الجدول اعلاه يتبين لنا ان قيمة الواردات هي أعلى من قيمة الصادرات في معظم سنوات الفترة المذكورة مما يشكل ضعفا في الميزان التجاري للدولة ولعل الأوضاع الاقتصادية المتدهورة التي كانت تعانيها الدولة العثمانية، اثر الأوضاع السياسية المتدهورة داخليا تحت ظل التنافس الأوربي الاستعماري للسيطرة عليها قبل اشتراكها في الحرب العالمية الأولى، كان لها دورا كبيرا في ذلك.

دخلت الدولة العثمانية الحرب الى جانب دول الوسط وكانت دول الحلفاء وفي مقدمتها بريطانيا وفرنسا ترغب بالسيطرة عليها وتقسيم ممتلكاتها^(٢). وقامت الحكومة العثمانية بإلغاء الامتيازات الأجنبية التي منحها في السابق لبعض الدول الأوربية، وأمرت بزيادة الرسوم الجمركية، والاستيلاء على دور البريد الأجنبية، وإغلاق المضائق التركية في وجه معظم السفن الأجنبية، وشرعت بالاستحواذ على بعض ممتلكات الفلاحين وكل ذلك كان تحت ذريعة الضرورة العسكرية^(٣).

وشهدت الأوضاع العامة في الولايات الواقعة تحت النفوذ العثماني تدهورا كبيرا أثناء سنوات الحرب، لا سيما في المجال الاقتصادي، واستخدمت السلطات العثمانية أساليب متعددة من أجل الحصول على الأموال، ففي عام (١٩١٥) تمت مصادرة تسعة أعشار المحاصيل في سوريا ولبنان كما تم في مناطق أخرى من بلاد الشام قطع الأشجار للوقود، وأهملت نظم الري، وفرضت السخرة على الأهالي، ولم تعد المواد الغذائية تسد حاجة السكان. ففي سوريا مثلا لم تكن كمية القمح قبل الحرب تكفي لسد الحاجة المحلية، وفي أثناء الحرب توقف استيراد القمح من الخارج مما أدى إلى حدوث شحة في تلك المادة الغذائية الرئيسية، ولم تتخذ السلطات العثمانية أية تدابير فعلية من أجل سد الحاجة الملحة، فضلا عن ذلك فقد صدرت الحكومة كميات كبيرة من المواد الغذائية إلى ألمانيا^(٤). وقامت الحكومة بنفي العديد من العائلات العربية عن مناطقها إلى أقاصي الأناضول وصارت ممتلكاتها لدعم تمويل القوات العسكرية^(٥). وأدت هذه الأوضاع إلى ارتفاع أسعار المواد الغذائية في معظم ولايات الدولة وشحت العديد من السلع من الأسواق واستطاع بعض الاحتكاريين الاستفادة من الأوضاع المتدهورة ليكسبوا أموالا طائلة وفي المدة (١٨١٥-١٨١٦) كان مئات الآلاف من سكان لبنان وسوريا وفلسطين والعراق على وشك الهلاك من الجوع وتوفى عشرات الآلاف من الفقراء في سوريا ولبنان وفقدت سوريا عشر سكانها بينما بلغ عدد الذين ماتوا في لبنان حوالي (١٠٠٠٠٠) شخص فضلا عن عشرات الآلاف في العراق وقد أثارت الحرب والصعوبات الاقتصادية والتدهور الاقتصادي موجة واسعة من التذمر العفوي في العديد من ولايات الدولة. وكان التفاوت يظهر واضحا بين الطبقة الارستقراطية من جهة وبين عامة الشعب من جهة أخرى^(٦).

هدنة مودروس Mudros Armistice ١٩١٨ والنتائج التي ترتبت عليها

خرجت الدولة العثمانية من الحرب مهزومة وفي الثلاثين من تشرين الأول ١٩١٨ وقع العثمانيون مع الحلفاء هدنة مودروس وفيها أُملى الحلفاء شروطهم على العثمانيين واستسلمت بعدها الحاميات العثمانية في الحجاز وعسير واليمن وسوريا والعراق للحلفاء فضلا عن سيطرة الحلفاء على الموانئ العثمانية في شمال أفريقيا^(٧). وبموجب هدنة مودروس أصبحت أراضي الدولة العثمانية واقتصادها بيد الحلفاء. ومما جاء في المادة الأولى من الهدنة سيطرة الحلفاء على مضائق البحر الأسود والتحكم بها كما جاء في المادة السادسة من الهدنة تسلم للحلفاء جميع السفن العثمانية، وفي المادة الرابعة عشرة من الهدنة جاء ((الفحم والسوائل والوقود واللوازم البحرية يجب اظهار المساعدة في الحصول عليها بعد سد حاجات البلاد منها ويمنع تصدير المواد المذكورة للخارج)). كما جاء في المادة الثامنة عشر ((تسليم المرافق الواقعة تحت الأشغال في طرابلس وبنغازي ومصراته الى الحلفاء))^(٨).

ومما يلاحظ ان الهدنة المذكورة جعلت السيادة للحلفاء بشكل تام على ممتلكات الدولة فضلا عن النصوص التي تذكرتها المعاهدة بخصوص سيطرتهم على المضائق العثمانية وبذلك السيطرة يكون الحلفاء قد فرضوا سيادتهم على اهم الطرق المائية في الشرق الأوسط نظرا للأهمية الإستراتيجية لتلك المضائق^(٩).

وبموجب الهدنة أصبحت جميع مقدرات الدولة العثمانية تحت رحمة الدول المنتصرة وأطلقت تلك الهدنة العنان لبريطانيا وحلفائها لتحقيق إطماعهم في الدولة العثمانية، واحتلت قوات الحلفاء المناطق الإستراتيجية في العديد من المدن التركية ومنها اسطنبول والمناطق الإستراتيجية المحصنة الواقعة على الدردنيل والبسفور. وفي الثلاثين من تشرين الثاني ١٩١٨ دخلت السفن البريطانية والفرنسية والايطالية والأمريكية الى المضائق العثمانية وأنزلت قواتها في اسطنبول التي حاول الحلفاء جعلها قاعدة للتوسع في بلدان المنطقة كلها. فضلا عن ذلك فقد احتلت القوات البريطانية الموصل والاسكندرونة^(١٠). وأخذت قوات الحلفاء تسيطر على المدن التركية الواحدة تلو الأخرى كما فرضت سيطرتها على سكة حديد الأناضول وموانئ

البحر الأسود. وأصبحت المدن التركية تحت رحمة قوات الحلفاء فقد فرضت القوات الفرنسية سيطرتها على ميرسين وادنة وزنكول داغ وفي خريف ١٩١٩ حلت تلك القوات محل القوات البريطانية في عينتاب ومرعش واورفة. واحتل الايطاليون انطاكيا وكوشا داسي وقونية. اما القوات اليونانية فقد احتلت أزمير في الخامس عشر من ايار ١٩١٩. وقد بلغ عدد القوات الأجنبية عدا اليونانية في مدن تركيا في مطلع عام ١٩١٩ حوالي (١٠٧٠٠٠) شخص^(١١).

اتخذت قوات الحلفاء إجراءات عدة من اجل سيطرتها على الوضع فقد عين المحتلون مندوبيهم الساميين في اسطنبول وقاموا بحل البرلمان العثماني (مجلس المبعوثان) وفرضوا الرقابة على الصحف ومنعوا التجمعات وقاموا باعتقال العناصر المناوئة لهم كما فرضوا سيطرتهم على جميع مؤسسات الدولة وفرضت قيادة القوات العسكرية للحلفاء الرقابة على قيادة الجيش العثماني ووزارة الحربية علما ان القوات التركية قد استسلمت للحلفاء^(١٢).

كان السلطان محمد السادس (١٨٦١-١٩٢٦/١٩١٨-١٩٢٢) خاضع لقوات الاحتلال وتعاقبت بعض الشخصيات على رئاسة الوزارة فقد استقالت وزارة احمد عزت باشا وحلت محلها وزارة احمد توفيق باشا الذي استقال بعد مدة ليرتقي محله فريد باشا الذي كان معروف بولائه للبريطانيين والفرنسيين واتخذت حكومته إجراءات عدة تحت ذريعة فرض الأمن والنظام وتم اعتقال العديد من الوطنيين المعارضين للاحتلال ومحاكمة البعض في المحاكم العسكرية وأدت تلك الأعمال إلى الرفض الشعبي للحكومة^(١٣).

مصطفى كمال أتاتورك ودوره في حرب التحرير:

أدت الأوضاع المتردية التي عمت الدولة اثر خسارتها في الحرب وهيمنة دول الحلفاء عليها إلى تدمير شعبي عام في البلاد وتبلور هذا التدمير فيما بعد على شكل نضال ثوري من اجل المطالبة بالمحافظة على الوطن القومي التركي وقاد هذا النضال ضابط يدعى مصطفى كمال^(١٤) الذي لقب فيما بعد بـ(أتاتورك) وتعني ابو الاتراك نظرا للخدمات الكبيرة التي قدمها لبلاده^(١٥).

وتنافست الدول الغربية فيما بينها لتثبيت وجودها في تركيا فقد أدت سيطرة البريطانيين على الإدارة في تركيا إلى تدخل الولايات المتحدة بهدف تحقيق مصالحها الاستعمارية هناك. وحدث تنافس دولي بين دول الحلفاء حول تقسيم أملاك الدولة العثمانية وحاولت تلك الدول القضاء على الكيان السياسي للدولة التركية^(١٦).

كان مشروع معاهدة الصلح في باريس قد اقترح الإبقاء على دولة تركية صغيرة في وسط آسيا تحت سيطرة الحلفاء على ان توزع باقي أراضي الدولة العثمانية بين دول الحلفاء. الا ان الوطنيين من أبناء الشعب التركي رفضوا ذلك وحملوا السلاح بوجه قوات الحلفاء وحدثت تجمعات مناهضة للاحتلال الأجنبي وكانت قوات المقاومة تهاجم معسكرات الحلفاء والمؤسسات العسكرية والصناعية الخاضعة للحلفاء، وبعد الاحتلال اليوناني الى أزمير أخذت أعمال المقاومة تتحول الى حركة وطنية شعبية منظمة تهدف الى تحرير البلاد وتشكلت العديد من الجمعيات المناهضة للاحتلال الأجنبي عرفت باسم جمعيات الدفاع عن حقوق الأناضول والروملي، ولعب الفلاحون الذين كانوا يشكلون معظم سكان البلاد دورا رئيسا في الحركة الوطنية التحررية اما قيادة الحركة الوطنية فقد تصدى لها ضباط الجيش^(١٧).

اتخذ مصطفى كمال على عاتقه تنظيم الحركة الوطنية وكان قبيل ذلك ضابط في الجيش العثماني وأرسلته القيادة العسكرية الى الأناضول ليتولى قيادة الجيش الثالث المتواجد في ارضروم وسيواس وبعد وصوله الى الأناضول في التاسع عشر من أيار ١٩١٩ بصفة

مفتش الجيش الثالث أعلن تمرده على الحكومة العثمانية ورفضه لبندود هدنة مودروس وأعلن المقاومة ضد قوات الحلفاء ووصف السلطان وحكومته بأنهما واقعين تحت أسر الحلفاء وبذلك بدأت حرب الاستقلال التركية^(١٨).

استطاع مصطفى كمال أن ينظم الحركة الوطنية وبلغ السلطان العثماني في تقريره أن الناس في الأناضول مستعدين للدفاع عن سيادة البلاد وعن المصالح العليا للسلطنة والخلافة. وكان مصطفى كمال يحث السلطان على تبني سياسة ترفض الاحتلال وليس إلى تكريسه، وأثناء تواجده في الأناضول عمل على تنظيم المقاومة الوطنية وعندما علم المندوبون الساميون لقوات الاحتلال بالأعمال التي يقوم بها مصطفى كمال حثوا السلطان على إبعاده عن الأناضول فأصدر السلطان أوامره إلى مصطفى بالعودة إلى اسطنبول بعد أن أبلغه بانتهاء مهمته في الأناضول، إلا أن مصطفى رفض تنفيذ أمر السلطان وقدم استقالته وقرر البقاء في الأناضول إلى أن تتحرر البلاد^(١٩).

عقد مصطفى كمال في العشرين من حزيران ١٩١٩ اجتماعاً في مدينة أماسية مع بعض ضباط الجيش وأوضح لهم أن السلطان وأتباعه يتعاونون مع قوات الاحتلال وأنه لا بد من اتخاذ موقف موحد إزاء ذلك وتقرر في الاجتماع المذكور عقد اجتماع عام في مدينة سيواس كما تم الاتفاق في الاجتماع على دعوة جمعية الدفاع في حقوق الولايات الشرقية وعقد مؤتمر لقيادي تلك الجمعية في أرضروم وقد عقد المؤتمر في الثالث والعشرين من تموز ١٩١٩ في أرضروم وقد حضره مندوبين عن ولايات أرضروم وسيواس وبتريس وطرابزون ووان وقد تم انتخاب مصطفى كمال في ذلك المؤتمر رئيساً إلى جمعية الدفاع في حقوق الولايات الشرقية ودعا مصطفى كمال في المؤتمر إلى مقاومة القوات الأجنبية وتم الاتفاق في المؤتمر المذكور إلى الدعوة إلى عقد مؤتمر عام لجمعيات الدفاع في سيواس ومن الجدير بالذكر أن مؤتمر أرضروم ساهم بشكل فعال في تنظيم الدور القيادي للحركة الوطنية من خلال الإعداد لعقد مؤتمر سيواس الذي كان له الأثر الكبير في تنظيم الحركة الوطنية^(٢٠).

مؤتمر سيواس ١٩١٩:

عقد مؤتمر سيواس في المدة الممتدة ما بين الرابع الى الثاني عشر من ايلول ١٩١٩ وشاركت فيه فئات مختلفة مثل ضباط الجيش والموظفين والحقوقيين والعديد من المثقفين فضلا عن الإقطاعيين وزعماء القبائل والتجار ورجال الدين وكانت اهم أهداف المؤتمر حماية البلاد من التقسيم. وحددت المبادئ الرئيسة للحركة الوطنية وتم التأكيد في المؤتمر على ان الأراضي الداخلة ضمن الحدود التي حددتها هدنة مودروس تعد منطقة واحدة لا يمكن تجزئتها او فصلها عن تركيا، كما تم الاتفاق في المؤتمر على عدم تلقي الأوامر من حكومة السلطان والمطالبة بتشكيل مجلس وطني لتقرير مصير البلاد وتوحيد المنظمات والجمعيات في منظمة واحدة باسم (جمعية الدفاع عن حقوق الأناضول وتراقية) وإقرار منهج عملها، وتم انتخاب لجنة تمثل المركز القيادي للحركة الوطنية وكانت اللجنة المذكورة برئاسة مصطفى كمال. كما دعا المؤتمر الى استقالة الحكومة العثمانية التي كانت برئاسة فريد باشا^(٢١).

حاول الحلفاء التصدي للحركة الوطنية وفي شهر شباط وشهر آذار من عام ١٩٢٠ قاموا بنقل أعداد كبيرة من القوات اليونانية إلى الأناضول كما تم في السادس عشر من آذار ١٩٢٠ أنزال فرق من مشاة البحرية البريطانية في اسطنبول وسيطرة تلك القوات على دوائر الدولة بذريعة حفظ الأمن في البلاد والسيطرة على الأوضاع وفرض الحلفاء الأحكام العرفية وحلوا مجلس النواب وأصدروا الأحكام بالإعدام على بعض أفراد المقاومة واعتقلوا العديد من الوطنيين وخضع السلطان لتلك الإجراءات وأعيد فريد باشا لرئاسة الوزارة وعمل على إتباع سياسة قمع الحركة الوطنية وكان جراء ذلك ان تجمع أتباع مصطفى كمال من الوطنيين في الأناضول بينما توجه أتباع السلطان وسياسة الحكومة إلى اسطنبول واخذ الوطنيون يمارسون نشاطهم من الأناضول وطالبوا قوات الاحتلال بالخروج من البلاد كما طالبوا بتشكيل مجلس نواب جديد كون المجلس الموجود في اسطنبول حل بالقوة وحددت الحكومة شروط من يحق لهم الاشتراك في الانتخابات وهذا يعني وصول المنتفعين من الحكومة للمجلس وتشكل البرلمان الجديد وأطلق عليه اسم (المجلس الوطني الكبير) وأصبح مصطفى كمال رئيس

المجلس وأعلن أعضاء المجلس بان القرارات الصادرة عنه تمثل السلطة القانونية الوحيدة التي تمثل رغبة الشعب وفي الثالث من أيار ١٩٢٠ تشكلت الحكومة برئاسة مصطفى كمال واتخذت من أنقرة مقرا لها وأعلن المجلس إلغاء كل المعاهدات والاتفاقيات التي عقدتها حكومة السلطان منذ توقيع هدنة مودروس وكذلك جميع القوانين التي أصدرتها تلك الحكومة منذ السادس عشر من آذار ١٩٢٠ وكانت الحكومة الجديدة تسعى إلى إقامة دولة تركية مستقلة، وعلى اثر ذلك اتخذت حكومة اسطنبول أساليب قمعية للقضاء على أنصار حكومة أنقرة^(٢٢).

معاهدة سيفر (١٩٢٠):

سخرت إدارة قوات الحلفاء القوات اليونانية للقضاء على الحركة الوطنية وأنصار مصطفى كمال في الأناضول وبدأ الهجوم اليوناني على الأناضول في ٢٢ حزيران ١٩٢٠ وتمكن اليونانيون من بسط سيطرتهم على مناطق عدة من الأناضول، وفي ٢٠ آب ١٩٢٠ عقد الحلفاء مع حكومة السلطان في اسطنبول معاهدة سيفر التي منحت بعض الأراضي التركية إلى اليونان وفرنسا وبريطانيا وإيطاليا وجعلت المضائق تحت الإشراف الدولي ونزع السلاح من مناطق المضائق ومنحت حرية مرور السفن الحربية والتجارية في زمن السلم والحرب عبر المضائق التركية^(٢٣).

وتضمنت معاهدة سيفر أيضا أرغام تركيا على الاعتراف بالانتداب البريطاني على العراق وفلسطين، وبالانتداب الفرنسي على سوريا، وباستقلال مملكة الحجاز والتنازل عن ليبيا، والاعتراف بالحماية البريطانية على مصر والحماية الفرنسية على المغرب وتونس، كما تضمنت المعاهدة بنود بخصوص مناطق النفوذ ونظام الامتيازات وحقوق الأقليات وتبعية المواطنين والعقوبات المالية وبنود اقتصادية وعسكرية تسمح للحلفاء من بسط نفوذهم على تلك المجالات وحددت المعاهدة عدد أفراد الجيش التركي بحوالي خمسين ألف شخص وبذلك تكون معاهدة سيفر تعني إلغاء السيادة التركية^(٢٤).

رفضت حكومة أنقرة معاهدة سيفر كما رفضها الرأي العام معبرا عن ذلك بالمظاهرات التي نددت بها والاعتراضات عليها وساعد ذلك في كسب العدد الأكبر من الشعب الى جانب الكماليين الذين عملوا على تأسيس جيش نظامي وفتحوا باب التطوع وأعادوا تنظيم بقايا الجيش النظامي العثماني^(٢٥).

الصراع بين حكومة أنقرة وبين حكومة اسطنبول تحت ظل الأوضاع الدولية السائدة

كان موقف السلطان محمد السادس الى جانب حكومة فريد باشا ودعا الوطنيين الى الخضوع للأمر الواقع والانصياع لأوامره كونه يمثل السلطة الشرعية، وعلى الرغم من ان السلطان استمال البعض في دعوته الا ان الحركة الوطنية ازدادت نشاطا وحدثت مظاهرات عدة تطالب بتشكيل وزارة جديدة مما اضطر السلطان إلى إقالة وزارة فريد باشا وأمر بتشكيل وزارة جديدة برئاسة توفيق باشا الذي اقترح على قادة الحركة الوطنية إجراء مفاوضات وتم اللقاء بين وفد الحكومة وقادة المعارضة في الخامس من كانون الأول ١٩٢٠ وبين قادة المعارضة وفي مقدمتهم مصطفى كمال لوفد حكومة اسطنبول بان حكومة انقرة هي الحكومة الشرعية الوحيدة في البلاد وعلى السلطان الاعتراف بذلك وبعد المداولات بين الطرفين لم يتم الاتفاق على حل الخلاف بينهما^(٢٦).

سعى الكماليون على كسب الرأي العالمي الى جانبهم وفي صيف عام ١٩٢٠ حدث تقارب تركي سوفيتي واعترف الروس بحكومة أنقرة وقدموا المعونات العسكرية والمالية للكمالين، ولأجل تسوية القضية التركية عقد في لندن في المدة الممتدة ما بين الثاني عشر من شباط حتى الرابع عشر من آذار من عام ١٩٢١ مؤتمر لحل القضية التركية الا ان الحلفاء اتفقوا على استخدام القوة لفرض سيطرتهم على الوضع هناك وشنّت القوات اليونانية في الثالث والعشرين من آذار من العام نفسه هجوما على جبهة بورصة-اوشاك لغرض السيطرة على مدينة اسكي شهر حيث تلتقي سكة حديد بغداد مع خط أنقرة وحدثت المواجهة بين الطرفين عند قرية اينونو واستمرت لمدة ثلاثة أيام وانتهت بانتصار القوات الكمالية وفي التاسع من تموز ١٩٢١ هاجم اليونانيون مدينة أنقرة الا أنهم لم يفلحوا في السيطرة عليها وبعد شهر هاجم اليونانيون مدينة أنقرة وحدثت المواجهة بين الطرفين في معركة سقاريا التي استمرت في المدة ما بين الثالث والعشرين من اب إلى الثالث عشر من أيلول ١٩٢١ وانتصر

فيها الكماليون وكان للمعركة ونتائجها اثار معنوية كبيرة في نفوس الأتراك فضلا عن تغيير الحلفاء لسياستهم تجاه تركيا فقد انسحبت القوات الايطالية من الأناضول منذ اب ١٩٢١ ثم وقعت في أنقرة اتفاقية فرنسية-تركية في العشرين من تشرين الأول ١٩٢١ اعترف الفرنسيون بموجبها بحكومة أنقرة وسحبوا قواتهم من المدن التي كانوا يسيطرون عليها وباعوا لتركيا كميات غير قليلة من الأسلحة ثم واجه الكماليون القوات اليونانية في الجبهة الغربية^(٢٧).

بدأت القوات الكمالية مهاجمة القوات اليونانية وفي السادس والعشرين من اب ١٩٢١ ودحرتها، وفي السادس من أيلول ١٩٢٢ تمكن الأتراك من اسر ثلاثة عشر الف مقاتل يوناني بعد ان حرروا مدينة بورصة من اليونانيين وفي التاسع من أيلول دخل الكماليون مدينة أزمير وهذه الانتصارات جعلت قوات الحلفاء تعرض على حكومة أنقرة إيجاد حل للامزمة وفي الثالث من تشرين الأول ١٩٢٢ عقد مؤتمر في مدينة مودانية مثل فيه حكومة انقرة عصمت باشا قائد القوات الكمالية في الجبهة الغربية بينما مثل دول الحلفاء المندوب السامي البريطاني في اسطنبول الجنرال هارينكتون والجنرال الفرنسي شاربي والجنرال الايطالي مونبيلي وعن اليونان الجنرال مازاركي وبدأ المؤتمر أعماله في الحادي والعشرين من تشرين الأول وتوصلت الأطراف فيما بينها إلى اتفاقية لإيقاف القتال وانسحب اليونانيون من تراقية^(٢٨).

قدم الكماليون في الثلاثين من تشرين الأول ١٩٢٢ الى المجلس الوطني الكبير مشروع إلغاء السلطنة وتم ذلك في الأول من تشرين الثاني ١٩٢٢ ومنحت السلطة إلى المجلس الوطني الكبير وفي السابع عشر من تشرين الثاني غادر السلطان محمد السادس البلاد وفي اليوم التالي انتخب عبد المجيد خليفة للمسلمين^(٢٩).

مؤتمر لوزان ١٩٢٣:

عقد مؤتمر لوزان بعد مباحثات استمرت في المدة من العشرين من تشرين الثاني ١٩٢٢ حتى الرابع والعشرين من تموز ١٩٢٣ بمشاركة كل من بريطانيا وفرنسا وإيطاليا واليابان ورومانيا ويوغسلافيا واليونان من جهة، وتركيا من جهة أخرى وحاولت دول الحلفاء الإبقاء على الامتيازات التي حصلت عليها في تركيا، مثل السيطرة على اقتصاد البلاد والسيادة على المضائق، وناقش المؤتمر مشكلة الموصل والوضع القانوني للمضائق ومسألة الامتيازات والديون. وفي الرابع والعشرين من تموز ١٩٢٣ تم توقيع معاهدة لوزان بين الحلفاء وتركيا وتم بموجبها الاعتراف باستقلال تركيا وسيادتها على أراضيها، وتخلت تركيا عن أي حق لها في العراق وسوريا وفلسطين والأردن ومصر وشبه الجزيرة العربية وليبيا وقبرص وجزر الدوديكانيز، وأصبحت المضائق تحت الإشراف الدولي والغني نظام الامتيازات والمحاكم الأجنبية، وخضعت السجون والبريد والتلغراف للقوانين التركية. وعقدت اتفاقية بين تركيا من جهة وبين الدول الدائنة لمعالجة ديون الدولة إلا أن تركيا لم تحقق استقلالها الاقتصادي عن الدول الاستعمارية في تلك المرحلة وذلك بسبب الحروب التي خاضتها البلاد^(٣٠).

تأسيس حزب الشعب وإعلان "الجمهورية التركية":

قام الكماليون بتأسيس حزب الشعب الذي ركز في أهدافه على استقلال البلاد وفرض القانون والقيام بإصلاحات جذرية في نواحي الحياة المختلفة. وفي الانتخابات التي جرت في حزيران من عام ١٩٢٣ فاز الحزب بأغلبية المقاعد في المجلس الوطني الكبير وأهم قرارات المجلس الذي تم انتخابه كانت المصادقة على معاهدة لوزان وإعلان مدينة أنقرة عاصمة للبلاد وإعلان ((الجمهورية التركية)) في التاسع والعشرين من تشرين الأول ١٩٢٣ وانتخاب مصطفى كمال أول رئيس للجمهورية التركية^(٣١).

التحولات الاقتصادية في تركيا بعد إعلان الجمهورية:

اهتمت الحكومة التركية اهتماما كبيرا بالنهوض بالاقتصاد التركي وعقد لذلك مؤتمر أزمير في المدة الواقعة ما بين (١٧ شباط - ٤ آذار ١٩٢٣) الذي خصص لبحث الشؤون الاقتصادية ويعد المؤتمر المذكور بداية الدور الفعال الذي اتخذته الحكومة للنهوض بالاقتصاد والذي ظهرت نتائجه بعد إعلان الجمهورية. أكد مؤتمر أزمير الاقتصادي على الرغبة في السيادة الوطنية على اقتصاد البلاد بهدف تحقيق اقتصاد وطني مستقل ومع ذلك نلاحظ ان الحكومة التركية منحت بعض الامتيازات الاقتصادية في مؤتمر لوزان ١٩٢٤ لبعض الدول الغربية مقابل إلغاء الامتيازات السياسية والقانونية وعلى أساس ذلك أقيمت قيمة التعريفات الجمركية على النسب ذاتها التي كانت عليها عام (١٩١٦)، وشجعت الحكومة الصناعات والبضائع المنتجة محليا، فقد كان مصطفى كمال يعد الاستقلال الاقتصادي من الأولويات المهمة لتطوير اقتصاد البلاد. فقد أدركت الحكومة أهمية الاستقلال الاقتصادي كخطوة مهمة لدعم الاقتصاد السياسي وتطوير البلاد التي عانت من تخلف النظم الاقتصادية التقليدية^(٣٢).

ألغيت الخلافة في الثالث من آذار ١٩٢٤ كما ألغيت وزارة الشريعة والأوقاف ونفي الخليفة وأسرته الى خارج البلاد وصودرت ممتلكاتهم وحرموا من الجنسية التركية، كما ألغيت المحاكم الشرعية وتم استحداث دائرة للإشراف على الأمور الدينية (إدارة الشؤون الدينية)^(٣٣).

أقر المجلس الوطني الكبير في العشرين من نيسان ١٩٢٤ الدستور الذي أكد على ان السلطة العليا في البلاد للشعب الذي يمثله المجلس الوطني الكبير والذي يجمع السلطتين التنفيذية والتشريعية ويمارس المجلس السلطة التشريعية مباشرة اما السلطة التنفيذية فتكون عن طريق رئيس الجمهورية ومجلس الوزراء ومنح الدستور صلاحيات عديدة لرئيس الجمهورية كما تم إجراء تقسيم اداري جديد في تركيا وأكد الدستور على الحرية الشخصية وحرية المعتقد والفكر والكلمة والاجتماع^(٣٤).

سياسة الحكومة لتطوير الزراعة:

كانت الزراعة في بداية عهد الجمهورية تعاني من إهمال كبير بينما كانت تركيا بلد زراعي بالدرجة الأساس وتعاني من قلة السكان الذين كانوا اقل من (١٤٠٠٠٠٠٠) نسمة حسب إحصاء عام (١٩٢٧) وكانت نسبة (١٦,١) من عدد السكان يقيمون في المدن . وكانت طرق المواصلات بين المناطق الزراعية في الأناضول وبين المدن التي تستهلك معظم تلك المحاصيل غير جيدة ونظرا لذلك نجد ان أسعار الحنطة المستوردة على سبيل المثال لقل من أسعار الحنطة المحلية فقد كان تبلغ كلفة نقل طن واحد من الحنطة من الأناضول الى اسطنبول تبلغ (٨,٨) دولار عام (١٩٢٤) بينما كانت تبلغ كلفة الكمية ذاتها بين نيويورك واسطنبول (٥) دولارات فقط لذلك اعتمد معظم السكان على الحبوب المستوردة بينما كان يستهلك معظم الإنتاج المحلي في مناطق محدودة من البلاد لا تبعد كثيرا عن مناطق زراعته. (٣٥) وكان اهتمام الدولة ومشاريعها الإصلاحية إبان العشرينيات من القرن الماضي اقل في الجانب الزراعي مقارنة مما هو عليه في الجانب الصناعي وكان لقطاع الصناعي اهتماما هامشيا في الخطة الخمسية التي وضعتها الدولة لتطوير الاقتصاد الا ان الوضع لم يبق كذلك بعد عام (١٩٣٠). وفي عام (١٩٣٢) أخذت الدولة تبدي اهتماما بالزراعة وتم إنشاء مؤسسة لشراء القمح من الفلاحين وقامت بتخزينه وبيعه وكان للمؤسسة المذكورة وبمساندة المصرف الزراعي أثرا فعالا في تطوير الزراعة وبعد ذلك أصبحت المؤسسة دائرة تابعة إلى وزارة الاقتصاد وأطلق عليها اسم (الدائرة المركزية لإنتاج التربة) وتوسعت أعمال الدائرة المذكورة عام (١٩٣٩) لتشمل شراء وتسويق العديد من المحاصيل الزراعية وقد قدم المصرف الزراعي الدعم المالي اللازم للدائرة المذكورة وقد اتخذت الدائرة على عاتقها القيام ببعض المشاريع الصناعية التي تخدم الزراعة مثل مصانع السكر والمطاحن (٣٦).

واهتمت الحكومة بنشر الوعي الثقافي لدى الفلاحين وتزويدهم بالإرشادات والتعليم الزراعي كما اهتمت الدولة بالحركة التعاونية الزراعية وتنظيمها وإنشاء بعض المزارع النموذجية كما تم تأسيس بعض المختبرات الزراعية للكشف عن الامراض التي تصيب النباتات وإيجاد

المضادات لعلاجها وتمكن الباحثين من انتاج اصناف جيدة من البذور للعديد من الحبوب لا سيما محصول الرز الذي اهتمت الدولة بالتوسع في زراعته حتى أصبحت الكمية المنتجة محليا تسد حاجة البلاد ففي عان (١٩٣٤) بلغت المساحة المزروعة بمحصول الرز (٢٩٨٨٢٠) دونم ونتيجة للتوسع في زراعة هذا المحصول أصبحت المساحة المزروعة بالرز عام (١٩٤١) تبلغ (٤١٠٢٠٦) دونم . كما اهتمت الدولة بإدخال الآلات والوسائل الحديثة في الزراعة كما توسعت في انشاء المشاتل الزراعية حتى بلغ عددها عام (١٧) مشتلا وكانت تضم انواع متعددة من النباتات مثل أشجار التفاح والتين والزيتون والمشمش والحمضيات وغيرها. كما اولت الحكومة اهتماما واضحا في زراعة محصول القطن واختيار الأصناف الجيدة من بذور هذا المحصول والتوسع في زراعته وبينما كانت المساحة المزروعة بهذا المحصول عام (١٩٣٢) تبلغ (١٥٨١١٦٠) أصبحت عام (١٩٤٢) تبلغ (٣٢٦٨٨٧٠) (٣٧).

ويعود الفضل في التوسع بالزراعة وارتفاع كمية الإنتاج الزراعي إلى الاهتمام الذي أولته الحكومة للقطاع الزراعي، ولعل من بين العوامل المهمة التي استخدمتها الحكومة لزيادة الانتاج هي إدخال الآلات والأساليب الحديثة في الزراعة التي لم تكن موجودة أيام العثمانيين، ومن الملاحظ ان الدولة استوردت العديد من هذه الآلات، فقد بلغت قيمة ما استوردته من تلك الآلات عام (١٩٣٢) حوالي (٢٢٤٠٠٠)، بينما استوردت الدولة آلات زراعية عام (١٩٣٥) بقيمة (٣٩٨٠٠٠) ليرة تركية، وكان للتوسع في استخدام الآلات في الزراعة اثرا كبيرا على تطوير الزراعة، بعد ان شجعت الفلاحين على استخدام تلك الآلات، وتبني الأساليب الحديثة في الزراعة، لا سيما بعد ان منحت للفلاحين القروض التي تمكنهم من شراء تلك الآلات (٣٨).

ومن المحاصيل التي توسعت الدولة في زراعتها هي محصول بنجر السكر والكتان ولم يكن السكر ينتج في تركيا في العهد العثماني وكان بنجر السكر يزرع على نطاق ضيق في البلاد الا انه اخذ يزداد تدريجيا فبينما كان أنتاج هذا المحصول عام (١٩٢٦) يبلغ (٤٧١٠) طن أصبح عام (١٩٣٢) حوالي (١٧٨٢٨٠) وازداد إنتاج المحصول ليصل في عام (١٩٤٣) إلى (٥٨٩٦٩٠) طن. كذلك شهدت البلاد توسعا ملحوظا في محصول التبغ الذي

كان تصدر كميات كبيرة منه إلى خارج البلاد ونظرا للاهتمام الذي أولته الحكومة للتوسع في زراعة وتصدير هذا المحصول فقد ارتفع إنتاجه بنسبة كبيرة وبلغت قيمة الموارد التي حصلت عليها الدولة من تصدير هذا المحصول للخارج عام (١٩٣٨) حوالي (٣٩٢٨٠٠٠٠) ليرة^(٣٩). وشهدت زراعة الحمضيات هي الأخرى اهتماما كبيرا من قبل الحكومة فحسنت أصنافها وكافحت أمراضها ووسعت المساحة المزروعة بها وازداد عدد^(٤٠) أشجار الحمضيات بشكل ملحوظ^(٤١). وقد قامت الحكومة بالاستفادة من الخبراء الأجانب بهدف تطوير الزراعة لاسيما الخبرات الروسية والألمانية والنمساوية والأمريكية والبريطانية^(٤٢).

وانطلاقا من اهتمام الحكومة في تطوير الزراعة فقد أولت اهتماما واضحا لتطوير الثروة الحيوانية وكانت الدواجن من المجالات التي اهتمت الدولة بتطويرها وتم إنشاء العديد من حقول الدواجن ووفرت مراكز خاصة لعلاج الأمراض التي تصيب الدواجن. كما اهتمت الحكومة أيضا بزيادة الثروة الحيوانية وتوفير الأوضاع المناسبة لذلك وعلى اثر هذا الاهتمام ازداد عدد الحيوانات في البلاد بشكل واضح. وأولت الدولة أهمية واضحة لتربية دودة القز وأنشأت معاهد خاصة بذلك مما أدى إلى ارتفاع إنتاج الحرير في البلاد^(٤٣).

ونظرا لاهتمام بالزراعة فقد ازدادت نسبة المساحة المزروعة في تركيا بشكل واضح فبينما كانت تشكل (٤,٨٦) من مجموع أراضي البلاد عام (١٩٢٧) أصبحت تشكل نسبة (١٠,٢٧) عام (١٩٣٤) ثم ارتفعت إلى (١٢,٢٥) عام (١٩٤٠) وهذا يدل على الاهتمام الذي أولته الحكومة بالزراعة^(٤٤). وكانت الحكومة قد اهتمت بفتح الجمعيات الزراعية التعاونية ففي عام (١٩٣٢) تم افتتاح (٥٧٢) جمعية تعاونية وقامت بتوزيع الأراضي على المزارعين وعملت على تجفيف المستنقعات التي تعيق عملية الزراعة في العديد من مناطق البلاد كما عملت على تحسين أنظمة الري وتم إنشاء السدود وشبكات عديدة من قنوات الري^(٤٥).

أهم التغيرات التي طرأت على القطاع الصناعي:

اهتمت الحكومة التركية أثناء المدة المذكورة اهتماما كبيرا بالصناعة ومنذ الثلاثينيات من القرن العشرين وبعد سيطرة الدولة على إدارة الجمارك عملت على إتباع سياسة جمركية بهدف حماية الإنتاج الوطني من المنافسة الأجنبية وحرصت الحكومة على جعل المشاريع الصناعية الكبرى في البلاد تحت إدارة الدولة^(٤٦).

وقد كان للحكومة دورا كبيرا من الجانب التشريعي والتنفيذي في الحماية والتشريع والتشجيع والتسهيل والتنظيم والإرشاد والإشراف لخدمة القطاع الصناعي وبما يصب في خدمة الصالح العام، والعمل وفي عام (١٩٢٧) أصدرت الحكومة قانون تسويق البضائع الذي جاء لحماية وتسهيل وتشجيع الصناعة ومما جاء فيه منح أرض مساحتها (١٠٠) دونم لكل مؤسسة صناعية لتقيم عليها منشأتها وطرق مواصلاتها ودون دفع بدل عنها للدولة فيما اذا كانت ملك للدولة وخارج حدود منطقة البلدية للمدينة التي تقع فيها وببدل مالي معتدل يدفع على شكل أقساط لمدة عشر سنوات اذا كانت تلك الأرض تقع ضمن تلك حدود البلدية^(٤٧).

وأعفى قانون عام (١٩٢٧) المنشآت الصناعية من ضرائب الأملاك والأراضي والربح ومن رسوم رخص البلديات والمحركات والأحواض والمقطرات كما تم إعفاء أسهم الشركات الصناعية من رسوم التمغة، وإعفاء ما تستورده المؤسسات الصناعية من الرسوم الجمركية من مواد لا يكفي إنتاجها محليا، كذلك إعفاء جميع الآلات وقطع الغيار ولوازم النقل والتحميل والتحرك من الرسوم الجمركية. وتخفيض (٣٠%) من تعريفات وسائل النقل الحكومية على خطوط السكك الحديدية والطرق المائية كما خول مجلس الوزراء بوضع تعريفات مخفضة خاصة بالمؤسسات الصناعية كما خول المجلس ذاته بمنح تعويض قدره (١٠%) عن مقدار ما يصنع في المؤسسات الصناعية سنويا في حالة كانت التكلفة كبيرة. وببيع ما يلزم للمؤسسات الصناعية ما يلزمها من بعض المواد التي تخضع لسيطرة الحكومة فقط وبأسعار مناسبة^(٤٨).

نشطت الحركة الصناعية في تركيا بشكل كبير وساهم تقدم الصناعة في البلاد في دعم الاقتصاد التركي بشكل جيد، وقد شجعت الحكومة القطاع الخاص في القيام بالمشاريع الصناعية بجانب القطاع العام، ورافق زيادة الطلب على الأيدي العاملة في المدن ورغبة بعض سكان الأرياف في السكن في المدن إلى حدوث هجرة داخلية في تركيا من الريف إلى المدينة^(٤٩).

ولأجل نشر المشاريع الصناعية في عموم البلاد قامت الحكومة بتوزيع المشاريع في مناطق مختلفة من البلاد بهدف ردم الفجوة بين المناطق الشمالية الغربية المتطورة نسبيا وبين مناطق البلاد الأخرى، وكان من بين ابرز المصانع التي تم تأسيسها في ذلك الوقت هو مصنع النسيج الذي تم افتتاحه عام (١٩٣٥) في منطقة قيصري وكان المصنع يحتوي على (٣٣٠٠٠) مغزل مع وحدة صباغة كاملة واستوردت الدولة مكائن المصنع من الاتحاد السوفيتي بينما استوردت مكائن طي القماش من الولايات المتحدة الأمريكية ويعد مصنع النسيج هذا أول واكبر مصانع النسيج في تركيا^(٥٠).

وقد سعت الحكومة جاهدة الى تأمين الشركات الأجنبية التي كانت تعمل داخل البلاد واتخذت خطوات فعالة في هذا الجانب لا سيما في المدة مابين (١٩٣١-١٩٤٠) وجرت تلك العملية ضمن قوانين تمنح الدولة حقوق شراء الشركات وتحديد مبلغ التعويضات وكان لسياسة التأمين دورا فعالا في دعم الاقتصاد التركي من حيث تدفق رؤوس الأموال اللازمة لدعم المشاريع الاقتصادية^(٥١). وكان من بين أهم الشركات الأجنبية التي تم تأمينها هي شركة كبريت كسيبورلو عام (١٩٣٢) والتي تعود لأصحاب رؤوس الأموال الفرنسية والاطالية. كما تم تأمين شركة نحاس ارغني عام (١٩٣٦) التي تعود قبل ذلك للمستثمرين الألمان كما حاولت الحكومة التركية خفض عدد الشركات التجارية الأجنبية العاملة في الولايات التركية لاسيما في بداية العهد الجمهوري خشية من نوايا بعض الدول الأجنبية. وكان لسياسة التأمين أثرها الفعال في دعم الاقتصاد التركي^(٥٢).

وعلى أساس النهوض باقتصاد البلاد وضعت الخطة الخمسية الأولى للتقدم الاقتصادي التي كان من أهدافها خصوصية التأكيد على إنتاج البضائع الاستهلاكية بهدف إنشاء البنى الارتكازية الضرورية لتصنيع المواد الرئيسية، واستثمار المواد الأولية الخام الموجودة داخل البلاد بهدف التوسع الصناعي، ونشر المراكز الصناعية في عموم المناطق في البلاد مع مراعاة قرب المصانع من مناطق المواد الخام التي تحتاجها في إنتاج السلع المختلفة، والتوسع بصناعة الأنسجة بهدف سد الحاجة المحلية منها، والحصول على العملات الأجنبية من خلال الصادرات. أما الخطة الخمسية الثانية فقد ركزت على استغلال المناجم والموارد المائية الداخلية والمصادر الطبيعية وإنشاء صناعات ثقيلة بالاعتماد على المواد الأولية المحلية وإنشاء مصانع للغزل، وللأسمنت، وللسكر، ولتعليب اللحوم، ولصناعة المعدات الزراعية، وللزيوت الصناعية، وللألومنيوم، ومحطة للطاقة^(٥٣).

وفي عام (١٩٢٩) قامت الحكومة بفرض رسوم كمركية على السلع الأجنبية التي تدخل البلاد بهدف حماية الصناعات المحلية. وعلى اثر الاهتمام الذي أولته الحكومة بالصناعة فقد ارتفع عدد المؤسسات الصناعية من (٧٤٠) مؤسسة عام (١٩٢٨) الى (١٤٧٣) عام (١٩٣٢) وبلغ رأس مال المؤسسات الصناعية عام (١٩٣٢) حوالي (٥٥٨٨٢٠٠٠) ثم ارتفع عام (١٩٣٥) ليصل الى (٧٠٥٣٠٤٦٠)^(٥٤).

نشاط التبادل التجاري التجارة

اهتمت الحكومة اهتماما كبيرا بقطاع التجارة، وكان للدعم الحكومي والحث على النهوض بالاقتصاد الوطني وعدم السماح بتحكم رؤوس الأموال الأجنبية بالاقتصاد التركي كما كان عليه الأمر أيام العثمانيين من الدوافع التي شجعت العديد من الأتراك يدخلون في الاستثمار التجاري بشكل تدريجي وأصبح الأتراك فيما بعد هم من يسيطرون على النشاط التجاري داخل بلدهم بعد ان كان التجار الأجانب يسيطرون على هذا النشاط فيما سبق، وافتتحت العديد من المحلات التجارية داخل البلاد^(٥٥).

وكان للنمو المطرد الذي شهده القطاع الزراعي والقطاع الصناعي أثرا كبيرا على نشاط حركة التجارة الداخلية والخارجية لا سيما بعد أن اهتمت الحكومة منذ الثلاثينات من القرن العشرين بالميزان التجاري وحاولت قدر المستطاع تقليل العجز التجاري السنوي بهدف التوصل إلى إقامة توازن بين الإيرادات والصادرات وأخذت بعض السلع يقل استيرادها من الخارج مثل الأنسجة وبعض المواد الغذائية بينما ازداد استيراد المواد الخام التي تحتاجها المنشآت الصناعية فضلا عن ذلك فقد قامت وزارة الاقتصاد الوطني بدور فعال بهدف زيادة الصادرات من السلع والبضائع الفائضة عن حاجة البلاد إلى أسواق الدول الأخرى. وفي عام (١٩٣٤) استحدثت دائرة خاصة للتجارة الخارجية وكانت مهامها التخطيط لتصدير واستيراد السلع من وإلى البلاد بما يخدم الاقتصاد الوطني والحيلولة دون حدوث عجز في الميزانية قد يؤدي الى نتائج تؤثر سلبيا على الاقتصاد الوطني. وأدى ذلك إلى نتائج اقتصادية ايجابية^(٥٦). وكان لسيطرة تركيا على مضيق البسفور والدردينيل الأثر الكبير في تجارتها وتقع العاصمة التركية القديمة اسطنبول واكبر المراكز التجارية في تركيا على البسفور ويمكن أن تقاس أهمية المضائق الاقتصادية لتركيا من ناحية أن معظم السلع تمر عبرها أثناء التصدير والاستيراد اذ ان (٧٦%) من وارداتها و(٣٥%) من صادراتها مرت باسطنبول عام (١٩٣٩) وان (٣٠%) من السفن التي مرت بها تعود إلى تركيا^(٥٧). والجدول ادناه يبين قيمة الصادرات والواردات في المدة الواقعة ما بين (١٩٢٣-١٩٣٥):

السنة	الصادرات	الواردات
١٩٢٣	٨٤٦٥١٠٠٠	١٤٤٧٨٨٠٠٠
١٩٢٥	١٩٢٢٢٨٠٠٠	٢٤١٦١٨٠٠٠
١٩٢٩	١٥٥٥٣٧٠٠٠	٢٥٦٢٩٦٠٠٠
١٩٣٠	١٥١٤٥٤٠٠٠	١٤٧٥٥٣٠٠٠
١٩٣٢	١٠١٣٠١٠٠٠	٨٥٩٨٣٠٠٠
١٩٣٥	٩٥٨٦١٠٠٠	٨٨٨٢٣٠٠٠

ويلاحظ من الجدول أعلاه ان قيمة ان قيمة الواردات اعلى من قيمة الصادرات في المدة ما بين (١٩٢٣-١٩٢٩)، الا ان الصادرات أصبحت اعلى من الواردات في المدة (١٩٣٠-١٩٣٥) وهذا يدل على ان الميزان التجاري في المدة الأخيرة اصبح لصالح البلد اثر التطور الاقتصادي الذي شهدته البلاد على مختلف الأصعدة^(٥٨).

وقد ازدادت الشركات التجارية بشكل واضح في البلاد فبينما كان عدد تلك الشركات يبلغ (١٦٨) شركة في المدة ما بين (١٩٢٣-١٩٣٧) وبرأسمال قدره (١٢٨٩٣٩٩٠) ليرة أصبح العدد (٢١٤) شركة وبرأسمال قدره (١٨١٥٧٠٠٠) ليرة عام (١٩٣٨). كما تم افتتاح (٨) شركات للتأمين بلغ مجموع رأسمالها (٣٧٠٠٠٠٠) وقد بلغت الأقساط التي جنتها شركات التأمين عام (١٩٣٦) حوالي (٣٦٨٤٤٦١). وازداد أيضا عدد الجمعيات التعاونية في البلاد ففي عام (١٩٣٨) بلغ عددها (٦٧) جمعية وبلغ مجموع رأسمالها (١٣٥٦٣٤٤) ليرة وكان لتلك الجمعيات دورا في تنظيم عملية بيع المحاصيل الزراعية والبضائع المصنعة^(٥٩).

ونالت التجارة الخارجية اهتمام الحكومة هي الأخرى وأصدرت الحكومة مجموعة من القوانين من اجل تنشيط التجارة الخارجية منها قانون تحديد الاستيراد الذي اصدر عام (١٩٣١) أبان الأزمة الاقتصادية العالمية وأكد على وجوب التوازن بين الاستيراد والتصدير مع الدول التي تتعامل معها تركيا بحيث لا تستورد تركيا من دولة معينة بضائع و سلع الا بمقدار ما تستورده تلك الدولة من تركيا من بضائع و سلع واتفقت مع العديد من الدول وفق

تلك السياسة الاقتصادية وإنشأ مكتب خاص لمراقبة عمليات التبادل التجاري تلك. وأكدت الحكومة على وجوب ان تكون السلع المصدرة من البلاد جيدة وأصدرت قانون منعت بموجبه تصدير السلع غير المطابقة للمواصفات الجيدة التي حددتها كما جعل القانون المذكور التصدير يتم وفق رخصة رسمية تمنحها الدولة للشخص الذي يرغب بتصدير السلع خارج البلاد وتكون تلك الرخصة قابلة للتجديد لكي يتسنى للدولة مراقبة ومعرفة قابلية المصدر وقدرته والتزاماته بالقوانين^(٦٠).

آدت السياسة الاقتصادية التي اتخذتها الحكومة في مجال التجارة في المدة الواقعة ما بين (١٩٢٤-١٩٣٩) إلى تحسن الميزان التجاري لصالح البلد لا سيما وان البضائع التركية المصدرة للخارج كانت تزداد تدريجيا فقد كانت الصادرات الى ألمانيا والنمسا وبلجيكا وتشيكوسلوفاكيا والدنمارك وفرنسا وهولندا وسويسرا وإيطاليا واليونان وسوريا ومصر والعراق للفترة ١٩٣٥-١٩٣٩ أكثر من الواردات وازداد النشاط التجاري مع العديد من الدول بينما كانت تركيا ايام العهد العثماني تمتلك علاقات تجارية محدودة ولكن في العهد الجمهوري أصبح لها علاقات متعددة مع العديد من الدول في أوروبا واسيا وأفريقيا^(٦١).

والجدول ادناه يوضح اهم الصادرات التركية وقيمتها في المدة (١٩٣٨-١٩٤٠)

اسم المادة	سنة ١٩٤٠	سنة ١٩٣٨
التبغ	٢٤٢٣٣٠٠٠	٣٩٣٣٨٠٠٠
القطن	٨١٣٠٠٠٠	٦٠١٤٠٠٠٠
الصوف	٣٧٦٩٠٠٠	٣٤٩٩٠٠٠
الشعير	٢٦٨٦٠٠٠	٥٦١٤٠٠٠
القمح	٣١٣٠٠٠٠	٥٦٣١٠٠٠
الجلود	١٩٨٠٠٠٠	٣٥٧٥٠٠٠
السماك	١٩٩٧٠٠٠	٨٣٩٠٠٠
الزيت	٦٠٧٠٠٠٠	١٥٢٢٠٠٠
معادن الكروم	٣٢٢٤٠٠٠	٥١٣٨٠٠٠
الفحم	٨٠٧٠٠٠	٢٠٣٣٠٠٠
دواجن	١٢٧٤٠٠٠	٢٩٢٢٠٠٠

ومن الجدول اعلاه يتضح لنا مدى نشاط تجارة الصادرات التركية لاسيما من المواد الغذائية والمواد المستخدمة في الصناعة كمادة اولية كما يتبين لنا ان البلد بحالة اكتفاء ذاتي من معظم السلع المصدرة. اما المواد التي كانت تستوردها تركيا فقد كان معظمها مواد غير منتجة داخل البلاد.

والجدول ادناه يوضح لنا المواد التي تستوردها تركيا وقيمها في المدة ما بين (١٩٣٨ -

١٩٤٠):

المادة	سنة ١٩٤٠	سنة ١٩٨٣
سكر	٩٦٢٠٠٠	٤١٦١٠٠٠
شاي	١١٩٣٠٠٠	٨٣٧٠٠٠
قهوة	١٠٧٠٠٠٠	١٥٠٧٠٠٠
ورق مطابع	١٢٦٥٠٠٠	١٢٩٥٠٠٠
منسوجات قطنية	٥٤١٤٠٠٠	١٧٢٦٠٠٠٠
غزل وخيوط قطنية	١٢٥٨٠٠٠	٥٢٠٥٠٠٠
حديد وفولاذ	٦٢٠٤٠٠٠	٢٨١٧٠٠٠
نحاس ومصنوعاته	٦٩٥٠٠٠	٣٠١٣٠٠٠
مكائن	٨٩١٦٠٠٠	٢٣٠١٣٠٠٠
الات زراعية	١٦٤٥٠٠٠	١٥٣٦٠٠٠
بنزين	٢٣٦٣٠٠٠	١٩١٤٠٠
بتترول	٢٣١٩٠٠٠	١٣٣٥٠٠٠

ويتضح لنا من الجدولين اعلاه ان معظم صادرات تركيا هي زراعية ومواد خام اما ما تستورده تركيا فهي مصنوعات نباتية ومعدينية ونباتات من مناطق مرتفعة الحرارة نسبياً^(٦٢).

وعملت الحكومة الجمهورية من خلال رفع شعار (الدولانية) على تركيز السلطة الاقتصادية والتخطيط بيد الدولة، ومع ذلك فقد أعلن حزب الشعب الحاكم في تركيا آنذاك في ٢٠ نيسان ١٩٣١ ان الحقوق الفردية ضرورية جداً ولا يمكن الاستغناء عنها ولعلنا نلاحظ ان الحكومة التركية مع انها جعلت النشاط الاقتصادي في البلاد تحت إدارتها الا انها لم تهمل

دور القطاع الخاص بل ودعمته وهذا ما أكد عليه رئيس الجمهورية مصطفى كمال منذ عام (١٩٣١) مؤكدا ان أهمية نشاط القطاع الخاص في الحياة الاقتصادية وأوضح الحزب بان مفهوم الدولانية لا يعني انها تهدف إلى المضاربة مع المساعي الفردية او عدم الاعتراف بها وإنما تهدف إلى تعاون القطاع الخاص مع القطاع العام من اجل خدمة اقتصاد الدولة^(٦٣).

المصارف ودورها في دعم الاقتصاد:

اتخذت الحكومة إجراءات عديدة للنهوض باقتصاد البلاد ومن تلك الإجراءات كان إنشاء المصارف الصناعية والتجارية الكبيرة لدعم تلك الجوانب من الاقتصاد. وفي المدة الواقعة ما بين (١٩٢٣-١٩٣٩) افتتح (٣٢) مصرفاً، وبلغت رؤوس أموالها (٢٨٥٠٠٠٠٠٠) ليرة تركية وكان الهدف الأساس منها أيجاد نظام مصرفي يدعم الاقتصاد التركي ويطوره لا سيما في المجال الصناعي الذي كان يعني من التخلف والركود بشكل كبير وكان من أهم تلك المصارف هي **المصرف التركي للصناعة والمناجم** الذي تأسس عام (١٩٢٣) من اجل القيام بالأعمال المصرفية وتوفير الدعم المالي للمشاريع الصناعية^(٦٤). كما تم تأسيس **المصرف التجاري** عام (١٩٢٤) وساعدت أعماله على تراكم رؤوس الأموال لدى الصناعيين الأتراك وساهم في حالة الاعتماد على الشركات المحلية كما ساهم في دعم الصناعة الوطنية وتطوير رأس المال التركي المحلي وقد ازدادت ميزانيته بشكل كبير تدريجياً فقد ازداد رأسماله من (٤٢٠٠٠٠٠٠) ليرة عام (١٩٣٤) إلى (١٠٠٠٠٠٠٠٠) ليرة عام (١٩٣٩). أما مصرف الصناعة والمعادن فقد تأسس عام (١٩٢٥) وساهم في دعم القطاع الصناعي بشكل واضح. كما تم تأسيس مصرف الاعتماد الصناعي لغرض دعم المشاريع الصناعية الحكومية التي وضعت في أول خطة خمسية صناعية في عهد الجمهورية^(٦٥). ومن المصارف التي تأسست عام (١٩٢٥) هو مصرف العمل الذي كان له دور فعال في دعم العديد من المشاريع الصناعية وإقراض الأموال لمن يرغب بإنشاء مشروع صناعي ودعم عمليات استخراج الفحم من المناجم التركية على البحر الأسود. وفي عام (١٩٣٣) تم تأسيس مصرف سومر الذي كانت من مهامه الرئيسة دعم المعامل الحكومية والتخطيط لإنشاء مشاريع صناعية جديدة^(٦٦). كما تم تأسيس مصرف ايتي عام (١٩٣٥) الذي قام بشراء أسهم الشركة الألمانية وساهم المصرف في دعم العديد من المشاريع الصناعية وكان من بين أعماله البحث والتنقيب عن المعادن والنفط^(٦٧). وشجعت الدولة المصارف الحكومية داخل البلاد وأصبح الإقبال عليها كبيراً من قبل المواطنين مقارنة بالمصارف الأجنبية والجدول الآتي يبين قيمة الودائع

وعدد المودعين في المصارف الوطنية والمصارف الأجنبية في المدة الواقعة ما بين (١٩٢٣-١٩٣٧):

السنة	عدد المودعين في المصارف الأجنبية	عدد المودعين في المصارف الوطنية	قيمة الودائع بالليرات في المصارف الوطنية	قيمة الودائع بالليرات في المصارف الوطنية
١٩٢٣	٤٨٤٧	٣١٨١	١٥٦٩٩٩٣	٢٣٢٧٧٣١
١٩٢٨	٦٤٠٨	٣٣٠١٨	٤٩٩٩٣٣٦	١٧٤٦٨٣٣٢
١٩٣٣	٦٤٧٢	١٤٠٦٦٧	١٦٦٣٤٥٥٠	٥٢٨١٦٥٩٣
١٩٣٧	١٣٩٩٤	٢٣٠٥٤٠	١٨٠٣٩٩٢٨	٧٨٧٧٥٩٩٤

ومن الجدول أعلاه نلاحظ ان قيمة الودائع في المصارف الوطنية ازداد تدريجيا بشكل كبير في المدة (١٩٢٣-١٩٣٧) فضلا عن ذلك فقد ازداد عدد المودعين في المصارف الوطنية هو الآخر حتى انه فاق عدد المودعين في المصارف الأجنبية بشكل كبير^(٦٨).

الخاتمة

تركزت التغيرات السياسية التي شهدتها تركيا في المدة الواقعة ما بين (١٩١٤-١٩٤٠) اثرا كبيرا على الاوضاع الاقتصادية داخل البلاد، فعلى اثر اشتراك الدولة العثمانية في الحرب العالمية الاولى وانهزامها عانت البلاد من تدهور اقتصادي كبير بسبب الاوضاع التي فرضتها ظروف الحرب غير الطبيعية وحالة عدم الاستقرار السياسي التي اعقبت تلك الحرب اثر التنافس الدولي للسيطرة على ممتلكات الدولة العثمانية، وانعكاس ذلك على الاوضاع العامة في منطقة الاناضول، بما في ذلك المعارك التي حدثت في الاراضي التركية بين قوات الحلفاء والقوات الوطنية التي رفضت الرضوخ التام للحلفاء، ورفض سلطة الحكومة العثمانية في اسطنبول، وتأسيس حكومة جديدة برئاسة مصطفى كمال اتاتورك في انقرة اتخذت على عاتقها مهمة التوصل الى اتفاقيات مع دول الحلفاء من اجل تخليص منطقة الاناضول من الاطماع الاستعمارية الاوربية بممتلكات الدولة العثمانية وحماية "الوطن التركي" من تلك الاطماع والنهوض به لوضع الاسس الاولى "للوطن التركي" على انقاض الدولة العثمانية والاعلان عن تأسيس الجمهورية التركية.

كان النهوض بالاقتصاد التركي من الاولويات التي اهتمت بها القوى الوطنية في تركيا قبل الاعلان عن تأسيس الجمهورية وحرصت حكومة انقرة على ان تكون عملية النهوض بالجانب الاقتصادي من القضايا التي يجب التركيز عليها في معظم المؤتمرات والاتفاقيات التي كانت تعقدها تلك القوى لانها من المرتكزات الاساسية للنهوض في البلاد.

شهدت الاوضاع الاقتصادية تطورا كبيرا اثر استقرار الاوضاع السياسية في البلاد بعد تأسيس الجمهورية التركية عام ١٩٢٣ وقامت الحكومة التركية باتخاذ خطوات فعالة بهدف تطوير الاقتصاد الوطني عبر الاهتمام بالزراعة والصناعة والتجارة والطرق والمواصلات والقطاع المصرفي معتمدة في ذلك على اتباع الاساليب العلمية المتقدمة والآلات الحديثة من

اجل النهوض باقتصاد البلاد من حالة الركود واتخلف الذي كان عليها بفعل عدم استقرار الأوضاع السياسية داخل البلاد في السنوات السابقة. فضلا عن ذلك فقد كان للحكومة التركية نشاطا كبيرا في اقامة علاقات سياسية جيدة مع العديد من دول العالم ساهمت بشكل فعال في خدمة الاقتصاد التركي من خلال الاستفادة من الخبرات الاجنبية واستيراد البضائع والسلع التي تحتاجها البلاد وفتح ابواب الاستثمار داخل تركيا لمختلف المستثمرين الاجانب والشركات الاجنبية وفق القوانين التركية.

كان للحكومة التركية اثرا كبيرا في دعم المنتج المحلي من خلال الحماية الكبيرة والدعم المستمر الذي كانت تقدمه للإنتاج المحلي من خلال فرض رسوم كمركية على البضائع الاجنبية وتشجيع الصناعات المحلية والسعي الى الاعتماد على الانتاج المحلي دون الاجنبي قدر الامكان ونجحت في تحقيق غاياتها.

الهوامش:

(^١) لوتسكي، تاريخ الاقطار العربية الحديث، ترجمة عفيفة البستاني، ط١، موسكو، ١٩٧١، ص ٤٨٣.

(^٢) Lyon , Bryce, A History of the Western World, U.S.A, Rand Mc Nally and Company, 1969, P.709.

(^٣) برو، توفيق علي، العرب والترك في العهد الدستوري العثماني ١٩٠٨-١٩١٤، ط١، مصر، ١٩٦٠، ص ٦١٥.

(^٤) لوتسكي، المصدر السابق، ص ٤٨٣، عيساوي، شارل، التاريخ الاقتصادي للهِلال الخصيب، بيروت، ١٩٩٣، ص ٢٢٢.

(^٥) قاسم، جمال زكريا، الخروج العربي عن الولايات العثمانية، بحث منشور في كتاب العلاقات العربية التركية من منظور عربي، معهد الدراسات والبحوث التركية، تركيا، ١٩٩١، ص ١٩٤.

(^٦) لوتسكي، المصدر السابق، ص ٤٨٣.

(^٧) قاسم، المصدر السابق، ص ١٩٨.

(^٨) نقلا عن: كمال، مصطفى، مذكرات الغازي مصطفى كمال باشا، ط١، مصر، ١٩٢٦، ص ٩٥.

(^٩) لنشوفسكي، جورج، الشرق الاوسط في الشؤون العالمية، ترجمة جعفر الخياط، ط١، بغداد، ١٩٦٥، ص ٢٩٣.

(^{١٠}) الفتلاوي، الاء حمزة، السياسة البريطانية تجاه تركيا ١٩١٩-١٩٢٣، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة بغداد، ٢٠٠٠، ص ص ٣٢-٣٣.

(^{١١}) احمد، ابراهيم خليل "واخرون"، تركيا المعاصرة، ط١، الموصل، ١٩٩٢، ص ٢٥.

(^{١٢}) بهنان، حنا عزو، العلاقات البريطانية- التركية ١٩٣٦-١٩٣٩، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية، جامعة الموصل، ٢٠٠٥، ص ص ١٦-١٧؛ احمد "واخرون"، المصدر السابق، ص ٢٦.

(^{١٣}) احمد، ابراهيم خليل ومراد، علي خليل، تاريخ إيران وتركيا، ط١، الموصل، ١٩٩٢، ص ٢٣١.

(^{١٤}) مصطفى كمال: قائد عسكري وسياسي تركي، ولد في مدينة سالونيك عام ١٨٨١، اكمل تعليمه الابتدائي فيها ثم درس في الكلية الحربية في اسطنبول وتخرج منها عام ١٩٠٥ برتبة ملازم، وفي عام ١٨٠٩ شارك في الانقلاب العثماني الذي قاده جمعية الاتحاد والترقي، كان له دور كبير في قيادة القوات التركية ضد دول الحلفاء في حرب التحرير التركية في الفترة التي اعقبت انهزام الدولة العثمانية في الحرب، وبعد اعلان الجمهورية التركية في ٢٩ تشرين الاول ١٩٢٣ انتخب اول رئيس للجمهورية، ولقب اتاتورك أي ابو الاتراك، وبقي في منصبه حتى وفاته في ١٠ تشرين الثاني ١٩٣٩. للمزيد من التفاصيل انظر:

The New Encyclopedia Britannica, Vol.2, U.S.A., 1988, PP.255-257.

(^{١٥}) دروزة، محمد عزة، تركيا الحديثة، ط١، بيروت، ١٩٤٦، ص ص ٦٦-٦٩.

- (١٦) بهنان، المصدر السابق، ص ١٧.
- (١٧) احمد ومراد، المصدر السابق، ص ص ٢٣١-٢٣٢؛ الزين، مصطفى، اتاتورك وخلفاؤه، ط١، بيروت، ١٩٨٢، ص ص ٩٤-٩٥.
- (١٨) احمد ومراد، المصدر السابق، ص ص ٢٣١-٢٣٢؛
- Dodd, C.H., Politics and Government in Turkey, Great Britain, 1969, PP.20-23.
- (١٩) الزين، المصدر السابق، ص ص ٩٤-٩٥.
- (٢٠) احمد ومراد، المصدر السابق، ص ٢٣٢؛ بهنان، المصدر السابق، ص ٢١٨.
- (٢١) دروزه، المصدر السابق، ص ٢٢.
- (٢٢) احمد واخرون، المصدر السابق، ص ص ٣٠-٣١؛ بهنان، المصدر السابق، ص ص ١٨-٢٠.
- (٢٣) لانجر، وليام، موسوعة تاريخ العالم، ج٧، ترجمة محمد مصطفى زيادة (واخرون)، ط١، القاهرة، ١٩٦٦، ص ٢٤٩١؛ حنا، المصدر السابق، ص ١٨.
- (٢٤) الرافعي، الجمعيات الوطنية (صحيفة من تاريخ النهضة القومية في فرنسا وامريكا والمانيا وبولونيا والأناضول)، ط١، القاهرة، ١٩٢٢، ص ص ٣٠٨-٣١٠.
- (٢٥) الزين، المصدر السابق، ص ص ١٣٤-١٣٥.
- (٢٦) دروزه، المصدر السابق، ص ص ٤٣-٤٤.
- (٢٧) احمد واخرون، المصدر السابق، ص ص ٣٥-٣٦؛ دروزه، المصدر السابق، ص ص ٤٨-٥١.
- (٢٨) المعماري، عبد شاطر عبد الرحمن، سياسة تركيا الاقليمية بين الحربين العالميتين، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاداب، جامعة بغداد، ١٩٩٥، ص ص ٢٦-٣٢؛ دروزه، المصدر السابق، ص ص ٤٨-٥١.
- (٢٩) الزين، المصدر السابق، ص ص ١٦٩-١٧٨.
- (٣٠) احمد ومراد، المصدر السابق، ص ٢٣٧؛ بهنان، المصدر السابق، ص ٢٣-٢٤.
- (٣١) احمد ومراد، ص ص ٢٤٥-٢٤٦.
- (٣٢) دروزه، المصدر السابق، ص ص ٢٨٨-٢٩١؛ للمزيد من التفاصيل عن مؤتمر ازمير الاقتصادي انظر: مجموعة من الباحثين السوفيت، تاريخ تركيا المعاصر، ترجمة الدكتور هاشم صالح التكريتي، ط١، السلمانية، ٢٠٠٧، ص ص ٩٥-١١١.
- (٣٣) الزين، المصدر السابق، ص ص ١٩٨-٢٠٣.
- (٣٤) احمد ومراد، المصدر السابق، ص ٢٤٥.
- (٣٥) احمد، فيروز، صنع تركيا الحديثة، ترجمة سلمان داود الواسطي، ط١، بغداد، ١٩٩١، ص ٢١٦.
- (٣٦) الجميل، سيار، العرب والأتراك الانبعاث والتحديث من العثماني الى العلمنة، ط١، بيروت، ١٩٩٧، ص ٢٢٤.
- (٣٧) دروزه، محمد عزة، تركيا الحديثة، ط١، بيروت، ١٩٤٦، ص ٢٩١.

- (٣٨) الجميل، المصدر السابق، ص ٢٢٤.
- (٣٩) دروزة، المصدر السابق، ص ٢٩٣.
- (٤٠) على سبيل المثال في المدة الواقعة ما بين (١٩٣٧-١٩٤١) ازداد عدد اشجار الليمون من (١٠٩٧٤٨)، الى (٢٩٠٧٢٠)، واشجار البرتقال من (٦١٣٦٥٥) الى (١٦٥١٩٨٤)، والاطرنج من (٦٥٠٥٣) الى (٢٤٨٤٥٤).
- (٤١) دروزة، المصدر السابق، ص ٢٩٣.
- (٤٢) لنشوفسكي، المصدر السابق، ص ١٧٩.
- (٤٣) دروزة، المصدر السابق، ص ٢٩٤.
- (٤٤) الجميل، المصدر السابق، ص ٢٢٤.
- (٤٥) الدوري، اسماعيل نوري حميدي، حركة التحديث في تركيا ١٩٢٣-١٩٣٨، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية ابن رشد، جامعة بغداد، ١٩٨٩، ص ٧٤.
- (٤٦) الجميل، المصدر السابق، ص ٢١٧.
- (٤٧) دروزة، المصدر السابق، ص ٣٠٠.
- (٤٨) دروزة، المصدر السابق، ص ٣٠٠.
- (٤٩) الدوري، المصدر السابق، ص ٨١.
- (٥٠) احمد، المصدر السابق، ص ٢٢٣.
- (٥١) الجميل، المصدر السابق، ص ٢٢٠.
- (٥٢) دروزة، المصدر السابق، ص ٣٠٠.
- (٥٣) المصدر نفسه، ص ٣٠٠.
- (٥٤) المصدر نفسه، ص ٣٠٠.
- (٥٥) المصدر نفسه، ص ٣٢٩.
- (٥٦) الجميل، المصدر السابق، ص ٢٢٦.
- (٥٧) لنشوفسكي، المصدر السابق، ص ٢٩٤؛ النجار، حسن فوزي، مع الاحداث في الشرق الاوسط، ط ١، القاهرة، ١٩٥٧، ص ١٣٥.
- (٥٨) دروزة، المصدر السابق، ص ٣٠٢.
- (٥٩) المصدر نفسه، ص ٣٣٠.
- (٦٠) المصدر نفسه، ص ٣٠٢.
- (٦١) المصدر نفسه، ص ٣٣٤.
- (٦٢) المصدر نفسه، ص ٣٣٣-٣٣٤.

- (٦٣) النعيمي، احمد نوري، تركيا وحلف شمال الاطلسي، ط١، عمان، ١٩٨١، ص ١٠٢.
- (٦٤) دروزة، المصدر السابق، ص ٣٣٠.
- (٦٥) الجميل، المصدر السابق، ص ٢٢٢.
- (٦٦) الدوري، المصدر السابق، ص ٨٣.
- (٦٧) الجميل، المصدر السابق، ص ٢٢٢.
- (٦٨) دروزة، المصدر السابق، ص ٣٣١.